**الجمعية الجزائرية للتقييم**

|  |
| --- |
| **مداخلة حول****نتائج المائدة المستديرة حول "رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على العدالة والمساواة بين الجنسين"****المنعقدة في 29 سبتمبر 2016 الجزائر العاصمة** |

عمان 9-10 أكتوبر 2017

وحيدة بورغدة

يسعدني اليوم أن أتقاسم معكم فعاليات ونتائج المائدة المستديرة التي عقدتها الجمعية الجزائرية للتقييم بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمرأة بتاريخ 29 من سبتمبر 2016، حول رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو "المساواة بين الجنسين".

تم خلال اللقاء تحديد محاور النقاش وتتمثل في:

* تحديد مكانة رصد وتقييم السياسات بالجزائر بشكل عام،
* تطور قضية النوع الاجتماعي في الجزائر، بمعنى:
* مدى اهتمام الجزائر بقضية المساواة بين الجنسين على ضوء جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030،
* ما هي السياسات والإجراءات والتدابير التي اعتمدت ونفذت،
* ما هو التقدم المحرز في هذه السياسات،
* كيفية متابعة وتقييم هذه السياسات والبرامج والمشاريع والإجراءات والتدابير الحكومية
* آفاق ممارسة عملية المتابعة والتقييم.

من خلال العروض المقدمة والمناقشة يمكن القول أن من أهم مخرجات هذا اللقاء ما يلي:

**أولا: التقييم في الجزائر**، هو عنصر أساسي في خطة عمل الحكومة، حيث تسهر على تقييم برامج التنمية المسطرة. وقد جددت الحكومة التزامها بتوجيه جهود السلطات العامة نحو وضع نظام تقييم مرحلي للسياسات والاستراتيجيات بطريقة دائمة لضمان تنفيذها بطريقة فعالة وكفؤة" وذلك بمناسبة عرض مخطط الحكومة على البرلمان سنة 2014.

كما انضمت الجزائر إلى المبادرة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة بشأن جعل سنة 2015 "سنة دولية للتقييم"، حيث نظمت وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية في أكتوبر 2015، يوما إعلاميا حول تقييم برامج التنمية بهدف التوعية والتعبئة حول أهمية الدور الذي يلعبه التقييم كأداة لتحليل سياسات وبرامج ومشاريع التنمية والمساعدة في اتخاذ القرار. وقد اختتم اللقاء بإعلان ميلاد الشبكة الجزائرية للتقييم.

**ثانيا:** **الجهود التي تبذلها الجزائر لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**

كرست الجزائر مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وتقلد المهام والوظائف وحق الانتخاب والترشح وحق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية والحق النقابي وغيرها من الحقوق، في مختلف دساتير الجمهورية والتشريعات الوطنية وأصبحت المرأة تحظى بمكانة متميزة في جل السياسات والبرامج الوطنية.

وقد أعطى رئيس الجمهورية، دفعا قويا لقضايا الإنسان وفي مقدمتها قضايا المرأة، حيث لقيت اهتماما خاصا، تعكسه المكاسب التي تحصلت عليها والتي رفعت من مستويات مشاركتها في العديد من المجالات، تماشيا مع ما تفرضه التحولات الداخلية ومقتضيات التزامات الجزائر الدولية.

ومن أبرز محطات هذا الاهتمام:

* **مرجعة الدستور،** حيث تم سنة 2008 تكريس نظام الحصص في المجالس المنتخبة ومبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة وتعزيز مكانة المرأة في سوق العمل في الدستور الجديد لسنة 2016،
* **اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة:** من خلال النص في مختلف برامج الحكومة على ضرورة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في كافة والبرامج الوطنية، وإزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء وكذا تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية،
* **التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والاقليمية** التي تضمن حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة،
* **مراجعة المنظومة التشريعية الوطنية وتكييفها مع التزامات الجزائر الدولية:** حيث تم إعادة النظر في مجموعة من القوانين، منها قانون الأسرة وقانون الجنسية وقانون العقوبات....،
* **إعداد وتنفيذ عدد من خطط العمل المخصصة لترقية المرأة منها:**
* الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة وترقيتها (2008-2013)
* المخطط التنفيذي للاستراتيجية (2010-2014)
* الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2007 -2012).

**ثالثا: كيفية رصد وتقييم هذه السياسات والبرامج والمشاريع والإجراءات والتدابير الحكومية**

أهم المتدخلين في مجال الرقابة والتقييم:

* **البرلمان**: بهدف تكريس الديمقراطية وإقامة الحكم الراشد وتحقيق دولة الحق والقانون، ضمان حقوق المواطنة، يتولى البرلمان عملية الرقابة وتقيم العمل الحكومي. ومن ضمن وسائل الرقابة المتاحة:
* ــ مناقشة مخطط عمل الحكومة والمصادقة عليه.
* ــ الأسئلة الشفوية
* ــ الأسئلة الكتابية
* ــ لجان التحقيق
* ــ استجواب الحكومة أو عضو من الحكومة
* ــ تقديم ومناقشة بيان السياسة العامة
* ــ مناقشة قانون المالية والميزانية.
* **المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني ومن مهامه:**
* تقييم ودراسة المسائل ذات المصلحة الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء عن طريق إخطار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من قبل السلطات العمومية ( رئاسة الجمهورية- الحكومة) أو الإخطار الذاتي،
* تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة،
* إبداء آراء وتقديم توصيات واقتراحات للسلطات العمومية.

ويبلغ المجلس الآراء والتقارير والدراسات إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى الوزير الأول كما تنشر الآراء والاقتراحات في الجريدة الرسمية.

ويقوم المجلس، في تقاريره الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية، بتقييم البعد الجنساني على أساس البيانات والمؤشرات التي ترسلها الهيئات العمومية والمنظمات.

* **مجلس حقوق الانسان** الذي يتولى المجلس مهمة المراقبة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان
* **مؤسسات الرقابة المالية** وتشمل مجلس المحاسبة الذي يتمتع باختصاصات واسعة في مجال الرقابة وتقييم تسيير الموارد، والوسائل المادية والأموال العامة وفي التأكد من [مطابقة](http://www.ccomptes.org.dz/ar/glossaire_ar.html)عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للتنظيمات والقوانين المعمول بها وكذا المفتشية العامة للمالية التي تمارس مهمتها الرقابية على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية.
* **أما في مجال التقييم المبني على مقاربة النوع الاجتماعي** فبغية تنسيق الإجراءات التي تتخذها الحكومة بشأن وضع المرأة، أنشئت آليات مؤسسية، منها وزارة مكلفة بقضايا المرأة تضطلع بمهمة الدفع بمختلف الرؤى والحركيات القطاعية نحو "سياسة وطنية لتمكين المرأة" ومتابعة وتقييم الأنشطة المحددة في مختلف الاستراتيجيات والبرامج لتحسين فاعليتها من خلا عدة آليات من أهمها:
* المجلس الوطني للأسرة والمرأة،
* لجنة المساواة وتكافؤ الفرص المتكونة من نقط إرتكاز ،
* اللجان القطاعية المشتركة ومنها لجنة المرأة ،
* الحركة الجمعوية التي يعد نشاطها وعملها أساسا لعملية التقييم.

**نتائج اللقاء**: خلص المشاركون في المائدة المستديرة إلى:

* أن حقوق المرأة وإن سجلت تقدما معتبرا لاسيما في ظل وجود إرادة سياسية داعمة، إلا أن رسوخ منظومة القيم والصورة النمطية حالت دون التطبيق الفعلي لبعض النصوص القانونية واستمرار بعض الممارسات التمييزية،
* أنه حتى إذا افترضنا أن مختلف الهيئات والمؤسسات تضمن عملية التقييم إلى أن السؤال المطروح هو مدى الاستفادة من تلك التقارير، لتسجيل غياب إطار قانوني ينظم هذه العملية ويفرضها كأداة للحكامة الرشيدة،
* صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات المصنفة حسب النوع لإجراء تقييمات مستقلة وموثوق بها،
* ندرة الخبراء في مجال التقييم بشكل عام وانعدام المقيّمين المتخصصين في التقييم من منظور النوع الاجتماعي.

ولذلك أوصى المشاركون بتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتعزيز رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة لاسيما تقييم المساواة بين الجنسين. ولتحقيق ذلك تم تحديد أربعة شروط:

* تعزيز ممارسة التقييم والعمل على إضفاء الطابع المؤسسي عليها في شكل قانون وتكريسها في جميع السياسات العامة،
* إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات العامة والميزانيات المرتبطة بها،
* دعم قدرات الخبراء المقيّمين، لاسيما من حيث الأساليب والأدوات الخاصة بالتقييم الجنساني،

وينتظر أن يكون للجمعية الجزائرية للتقييم دور في ترقية ممارسة التقييم بالجزائر سعيا إلى مأسستها، إلى جانب تعزيز قدرات الممارسين للمتابعة والتقييم والمتدخلين في هذا المجال.